

**كلمة سعادة الأستاذ رياض سلامة
حاكم مصرف لبنان
في حفل افتتاح منتدى الاقتصاد العربي
فندق انتركونتيننتال فينيسيا، بيروت
26-27 أيار/مايو 2011**

أود أن أرحب بجميع المشاركين في منتدى الاقتصاد العربي بدورته التاسعة عشرة، حيث غدا هذا اللقاء السنوي منبراً لتسليط الأضواء على أهم المستجدات الاقتصادية والمالية.

لم يتأثر لبنان بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وليس ذلك من باب الصدفة بل مردّه النموذج الذي استحدثته وطورناه منذ سنة 1993، فضلا عن السياسات والاستراتيجيات التي وضعناها ودافعنا عنها.

في بادئ الأمر، اعتبرنا أن المحافظة على الثقة تقتضي ثبات سعر صرف الليرة مقابل الدولار، علماً أن هذا القرار، وإن كان مكلفاً أحياناً، سمح بصون الاستقرار وتعزيز الثقة بالقطاع المالي وتأمين المناخ المؤاتي للاستثمار والاستهلاك. وأعاد الليرة كعملة تسليف مما ساهم بنمو التسليف والاقتصاد. إننا باقون على هذا الهدف ونعمل دائماً لتكون لنا الإمكانيات في تحقيق ذلك. ومن ركائز النموذج الذي اعتمدناه البقاء منخرطين في تمويل القطاع العام.

وقد اشترينا سندات خزينة بالليرة والدولار ووسعنا ميزانية المصرف المركزي عبر إصدار شهادات إيداع بالليرة والدولار على المدينين القصير والمتوسط، وذلك بهدف الإبقاء على انضباط السيولة في أسواقنا وتأمين جهوزية هذه السيولة بأية عملة كانت. كما أن إدارة السيولة تهدف إلى المحافظة على الاستقرار بمستوى الفوائد المعمول بها حالياً لا سيماً. وأننا نعتبر أن إجماع المصارف عن الاكتتاب بالسندات بالليرة اللبنانية ظرفي ولن يتبدل برفع الفائدة.

إنّ هذه المقاربة لتمويل الدولة تخفف من المخاطر وتطمئن الأسواق بأن لبنان لن يتخلف عن تسديد ديونه، كما تعزز الثقة التي ينعم بها وأدى إلى تقييم تكلفة التأمين ضد المخاطر المتصلة باستحقاقات الـ 5 سنوات بـ 350 نقطة أساس.

وبالرغم من درجة تصنيف B، تقيّم الأسواق مخاطرنا بدرجة BB+ بل حتى BBB.

أما الركيزة الثالثة في نموذجنا، فتكمن في ضرورة المحافظة على قطاع مصرفي متين وسليم.

لن تنحصر رقابتنا وسلطتنا التنظيمية بالمصارف فقط بل ستتوسع أكثر من الماضي لتشمل المؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة والصرافة وصناديق الائتمان.

يهدف مصرف لبنان من خلال ذلك إلى تعزيز هذه المهن وإلى المحافظة على إمكانياتها للتعاطي مع المصارف ومنع تدّرع هذه الأخيرة أو مراسليها بتعطيل التحاويل من وإلى لبنان لأي مؤسسة مصرفية لأن لديها حسابات للفئات المذكورة. إننا نقوم بذلك بقرارنا الذاتي وضمن القوانين المعمول بها في لبنان.

من ناحية أخرى، ولطالما اعترض المصرف المركزي وجود مصارف متعثرة فشجع عمليات الدمج أو التصفية الذاتية الهادفة إلى انسحاب المصارف الضعيفة من القطاع المصرفي. ولهذا الغرض، أصدر القوانين ورسم الهندسات المالية المناسبة لتأمين التمويل الضروري دون استغلال أموال المكلفين. وبالتالي، وبين سنتي 1995 و 2003، سحب المصرف

المركزي التراخيص الممنوحة لـ 44 في المئة من المصارف، دون أن يتكبد المودعون أو المصارف المراسلة أية خسائر. ونحن مستمرون في هذه السياسة رافضين إفلاس أي مصرف حفاظا على أموال المودعين.

تتأثر المصارف المتواجدة في دول تشهد عدم استقرار سياسي بمحفظتها الائتمانية، إنما اختبارات الضغط التي أجريناها تشير إلى أن رؤوس الأموال المخصصة للعمل في هذه الدول كافية لمواجهة المخاطر القائمة.

إن مؤشرات التضخم المتوقعة لهذا العام هي مابين الـ 6 في المئة والـ 7 في المئة. ونحن نأمل مع تراجع أسعار المواد الأولية أن يتراجع هذه المؤشرات إلى ما يقارب الـ 4 في المئة. تجدر الإشارة إلى أن نسب التضخم في لبنان هي الأقل في الدول الناشئة ودول المنطقة.

لن نلجأ إلى رفع الفوائد لمكافحة التضخم إذ أن التضخم ناتج عن ارتفاع عالمي للأسعار وليس وليدا محليا، بل نسعى إلى إدارة للسيولة تمنع انتشار ارتفاع الأسعار إلى سائر القطاعات.

ونعتبر أنّ على لبنان وضع إستراتيجية للطاقة من أجل تلافي تأثير ارتفاع أسعار الطاقة على قدرتنا الشرائية.

تجنب لبنان الأزمات، وأسواقه لديها المناعة، وسوف يتخطّى الظروف الصعبة التي يمر بها حاليا محافظا على الاستقرار النقدي وعلى إمكانياته التمويلية مما سوف يمكنه من إعادة إطلاق عجلة النمو التي يمكن أن تعود وترتفع نسبته عن الـ 2,5 في المئة المقدرة مؤخرا من صندوق النقد الدولي للعام 2011.

شكرا.